وقول العجاج ∴ تشكو الوجا من اظلل واظلل ∴ وقول الآخر

∴ وان رأيت الفج الرواوادا ∴ تواصلًا بالعمر اومواودا ∴

لان هذا ظهر منبهة على بقية بابه فيستدل به على ان اصل اصم اصمم واصل صب صبب على نحو ما تقدم فى استصوب وبابه والى نحو ماذكرناه اشار ابو بكر رحمه الله بقوله قد تكون علة الشئ الواحد اشياء كثيرة فمتى عدم بعضها لم تكن علة قال وتكون ايضا عكس هذا وهو ان تكون علة واحدة لاشياء كثيرة فالاول ما نحن بصدده من اجتماع اشياء تكون كلها علة والثانى معظمه المجموع الى المستخف والعدول عن المستثقل وهو اصل الأصول فى هذا الباب **باب** ذكر العلة الموجبة والعلة المجوزة اكثر العلل مبناها على الايجاب كنصب الفضلة او ما شابه فى اللفظ الفضلة ورفع المبتدا والخبر والفاعل وجر المضاف اليه وغير ذلك فعلى هذا مقاد كلام العرب وضرب آخر يسمى علة وهو فى الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب نحو اسباب الأمالة الستة الداعية اليها ومن ذلك ان ضم الواو اذا كان لازما قلبت لهمزة ومن ذلك ان تقع صفة المعرفة نكرة بعد تمام الكلام تنصب على الحال ويجوز البدل فكان مجموع الحكمين او الأحكام هو الواجب فى الحقيقة لا واحد منها فالحكم الواحد بعض ما توجبه هذه العلة **باب** فى تعارض العلل وذلك على ضربين احدهما ان تتجاذب الحكم الواحد علتان او اكثر كرفع المبتدأ فانا نعلل لرفعه بالأبتداء والكوفيون يرفعونه اما بالجزء الثانى الذى هو مرافعه عندهم واما بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه الى غير ذلك مما وقع الخلاف فى علله والضرب الثانى ان يكون للشئ الواحد حكمان مختلفان دعت اليهما علتان مختلفتان وذلك كاعمال اهل الحجاز ما النافية للحال وترك بنى تميم اعمالها واجراءهم اياها مجرى هل ونحوها ومن ذلك ليتما بعضهم بركبهما جميعًا فيسلب بذلك ليت عملها ويلحقها باخواتها من كأن ولعل ولكن وقال ايضا لا تكون ليت فى وجوب العمل بها اقوى من الفعل نحو قلما وطالما كفته ما عن عمله ومن اعمل ليتما جعلها مثل قوله تعالى فبما رحمة من الله ونحوه وفصل بينها وبين كأن ولعل لانها اشبه بالفعل منها لانها مفردة وهما مركبتان ومن ذلك اختلاف اهل الحجاز وبنى تميم فى هلم فاهل الحجاز يجرونها مجرى صه ومه ورويد ونحو ذلك مما سمى به الفعل والزم طريقا واحدًا وبنو تميم

يلحقونها

يلحقونها علم التثنية والتأنيث والجمع ويراعون اصل ما كانت عليه وعلى هذا مساق جميع ما اختلفت العرب فيه والخلاف بين العلماء اعم لانهم اختلفوا فيما اتفقوا عليه كما اختلفوا فيما اختلفوا فيه وكل ذهب مذهبا وان كان بعضه قويا وبعضه ضعيفا **باب** فى ان العلة اذا لم تتعد لم تصح من ذلك قول من قال ان علة بناء كم ومن ومما وإذ ونحو ذلك كونها على حرفين فشابهت بذلك من الحروف ما جاء على حرفين نحو هل وبل وهذا غير صحيح لانه كان يجب على هذا ان تبنى يد ودم ونحوهما لكونه على حرفين فان قال هذا له اصل فى الثلاثة قيل هذه زيادة فى وصف العلة لم تأت بها فى اول اعتلالك ولو سامحناك فى ذلك لم تخلصك هذه الزيادة مما نرمناك لان الشبه اللفظى قد حصل بعد الحذف الا ترى المنادى المفرد المعرفة قد بنى لوقوعه موقع المضمر ولم يمنعه من البناء تمكنه قبل النداء فهذا شبه معنوى قد اثر كما ترى والشبه اللفظى اقوى من المعنوى وهذا مع ان من هذه المنقوصة ما لم ينطق باصله البتة نحو هرٍ وسهٍ وفمٍ ومن ذلك قول ابى اسحق فى تنوين جوارٍ وغواشٍ انه عوض من ضمة الياء وهذا باطل بيرمى ويقضى فان قال التنوين لا يلحق الأفعال قيل له علتك الزمتك ذلك وايضا فان الأفعال انما يمنع منها التنوين اللاحق للصرف فاما غيره من انواع التنوين فلا مانع منه كما قال ∴ من طلل كالاتحمّ اتهجن ∴ وقال ∴ وقولى ان اصبت لقد اصابن ∴ ومع هذا فانما التنوين نون والفعل قد لحقته النون الخفيفة والثقيلة ومن ذلك قول القراء فى نحو لعنة وشبة وشية وربة ان ما كان منه من ذوات الواو انى مضموما وما كان منه من ذوات الياء انى مكسور الأول وهذا باطل بقولهم سَنَة فيمن قال سَنَوات وهى من الواو وكذلك عِضة لقولهم عِضوات قال ∴ هذا طريق يازم المآزما ∴ وعِضَوات تقطع اللحما زما ∴

وقالوا ضعة وهو من الواو قال ∴ متخذًا من ضعوات تولبا **باب** فى العلة وعلة العلة ذكر ابو بكر هذا فى اصوله ومثل منه برفع الفاعل قال فاذا سئلنا عن علة رفعه قلنا ارتفع بفعله فاذا قيل ولم صار الفاعل مرفوعًا فهذا سؤال عن علة العلة وهذا ينبغى ان يعلم انه تجوز منه وانما هو فى الحقيقة شرح وتفسير وتتميم للعلة الا ترى انه لو شاء لابتدى بالعلل به اخيرًا واستغنى به عن الأول فقال رفع زيد من قام زيد لاسناد الفعل اليه فاغنى ذلك عن قوله ارتفع بفعله لان مزيد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)